التواجد الأورو-أطلسي في المتوسط و أثره على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة

The Euro-Atlantic presence in the Mediterranean and its impact on Algerian security : Challenge and response

ط.د عمر طوبال[1*]

[1] جامعة سطيف –02– مخبر دراسات و أبحاث حول المجازر الاستعمارية–(الجزائر)

Om.tobbal@univ-setif2.dz

د. عادل بن عمر[2]

[2] جامعة سطيف –02– مخبر دراسات و أبحاث حول المجازر الاستعمارية–(الجزائر)

a.benamor@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/28 تاريخ القبول للنشر: 2022/12/28 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخص: تحاول هذه الورقة البحثية أن توضح الآثار الإستراتيجية و الجيوسياسية على الأمن القومي الجزائري في بعده المتوسطي، و ذالك بسبب التموقع الإستراتيجي لحلف الشمال الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط من جهة و كذا التوجه الأوروبي نحو المنطقة من ناحية أخرى خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة و التي تأكد ذالك منذ هجمات 11 ديسمبر ثم الارتدادات الأمنية التي خلفتها أحداث الربيع العربي.

هذا ما شكل هاجسا للأمن الجزائري ساهمت فيه بشدة المعطيات التاريخية و الاستراتجية الممثلة في الفترات الطويلة من الاستعمار ، و كذالك كثرة تدخلات هذه القوى في المنطقة آخرها الأزمة الليبية، و هو ما تطلب من الجزائر الاهتمام بجبهتها المتوسطية من خلال الانفتاح على الحوار الأمني مع هذه الأطراف و كذا الاهتمام بتنمية قدراتها الذاتية.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن الجزائري ، الأمن المتوسطي، الإتحاد الأوروبي، حلف شمال الأطلسي.

Abstract:

This research paper attempts to clarify the strategic and geopolitical implications for algerian national security in its mediterranean dimension because of the strategic positioning of NATO and EU In the mediterranean region and especially After the 09/ 11 attacks and then the security repercussions of the Arab Spring events .

This issue created an obsession for algerian security Contribution led by historical data represented by long colonialism and then cold war conditions , as well as the many of interventions of these international powers in the region like the intervention in the libyan crisis , so algeria must be concerned for its mediterranean front by leading multilateral security dialogue with these powers (NATO and EU) and to work to developpe its self capacities .

key words: *Security, Algerian security , Mediterranean Security, European Union, NATO .*

* المؤلف المرسل

1.مقدّمة:

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط أحد أكثر مناطق العالم التي كانت مسرحا لتفاعلات العلاقات الدولية عبر مختلف فواعلها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة و ذالك نتيجة لمكانتها الجيوسياسية الفريدة التي حضنت مجموعة التحولات الأمنية و الاستراتيجية المختلفة في البيئة الدولية الراهنة، و التي دفعت بالقوى الدولية المتواجدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط و الممثلة في حلف الشمال الأطلسي و الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز تواجدهما و مكانتهما الاستراتيجية هناك وذالك من أجل التعامل بشكل حاسم و استباقي لاحتواء التهديدات الأمنية في المنطقة التي تعتبر حيوية بالنسبة لها.

بالنسبة للجزائر و نتيجة للعوامل التاريخية و الجغرافية فإنها بدأت الاهتمام التدريجي بالمنطقة منذ نهاية الحرب الباردة، و التي تعتبر كأحد جبهات الأمن القومي الجزائري الأكثر عرضة لتهديد منذ الاستعمار القديم، و هو ما دفعها إلى الانخراط الحذر في مجموعة المبادرات الأمنية و الاستراتيجية في المنطقة من جهة و الاهتمام بتأمين جبهتها المتوسطية بما يتلائم مع طبيعة التحديات الأمنية الراهنة.

الإشكالية : ما هي أبرز تداعيات التواجد الأورو-أطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط على الأمن الجزائري؟

الفرضية: لقد شكل التواجد الأورو-أطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط تحديا للأمن الجزائري، ما يحتم على الجزائر تبني إستراتجية أمنية تزاوج فيها بين الحوار الأمني و تعزيز القدرات الذاتية.

المنهج: تم الاستعانة بالمنهج التاريخي لوصف و تفسير العلاقات الأمنية و الإستراتيجية بين الجزائر والقوى الأورو-أطلسية في المتوسط.

عناصر المقال

المحور الأول: البعد الاستراتيجي لتواجد الأورو-أطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للأمن الجزائري

أولا: التواجد الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

ثانيا: التواجد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

ثالثا: الأثار المحتملة لتواجد الأورو-أطلسي في المتوسط على الأمن الجزائري

رابعا: إنعكاسات الإدارة العسكرية للأزمة الليبية على الأمن الجزائري

المحور الثاني: الإستراتجية الوطنية الجزائرية للاستجابة لتحديات الأمنية في المتوسط

أولا: الجزائر و الحوار الأطلسي المتوسطي

ثانيا: الجزائر ة الشراكة الأورو-متوسطية

ثالثا: تعزيز و توظيف القدرات الوطنية الجزائرية عبر المتوسط

2. البعد الاستر اتيجي لتواجد الأورو-أطلسي في المتوسط بالنسبة للأمن الجز ائري.

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ الحرب العالمية الثانية، منطقة خاضعة لهيمنة القوى الأوروبية و الأطلسية ، و ذالك كنتيجة لظروف الحرب الباردة و الصراع بين المعسكرين الذي أفرز بدوره تقسيما إستراتيجيا في جل مناطق العالم.

تاريخيا وعبر مراحل متعاقبة منذ العصور القديمة،، شكل البحر الأبيض المتوسط مصدر انكشاف أمني و استراتجي بالنسبة للجزائر، فمثلا الفترة الممتدة ما بين 1505 و 1830 تعرضت السواحل الجزائرية لحولي 100 حملة عسكرية بحرية غربية من طرف (إسبانيا، فرنسا، إنجليترا، هولندا، أمريكا، فيلندا و الدانمارك) أعنفها تلك التي قادها "شارل كان" سنة 1541 و الحملة الفرنسية التي انتهت باحتلال الجزائر سنة 1830 (بن عنتر، 2005 ص 46).

1.2 التواجد الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

لقد أصبح حلف الشمال الأطلسي بعد الحرب الباردة يبحث عن مبررات جديدة لاستمراره بعد زوال المبررات الاستراتجية و الإيديولوجية التقليدية -الاتحاد السوفييتي و المعسكر الشرقي- التي كانت السبب المباشر في نشأته، لذالك فإنه كان في حاجة لإعادة بلورة عقيدة استراتجية جديدة لتدخل عبر مختلف مناطق العالم وفق المقتضيات الجيوبوليتيكية و مصالح الدول الأعضاء في الحلف عبر مجموعة من المبررات ذات طابع معياري أحيانا كالتدخل الإنساني و حماية الأقليات و منع الانتشار النووي و مكافحة الإرهاب، إلا أن الدوافع الإستراتيجية و الجيوبوليتيكية قد تطغى أحيانا أخرى وفق حسابات الأمن و مصلحة دول الحلف، و في مقدمتها التوسع شرقا على حساب العدو التقليدي روسيا، أو تأمين أوروبا و منطقة الأطلسي جنوبا عبر جبهة البحر الأبيض المتوسط.

لذالك كان التواجد الأطلسي في البحر الأبيض المتوسط مبكرا في مطلع التسعينات من خلال تنظيم مجموعة مناورات عسكرية في المنطقة و التي من بينها مناورات "دراغون هامر" في ماي 1992 المتاخمة لسواحل المغاربية، و هو ما يعكس التوجه الأمني و الإستراتيجي جنوبا نحو هذه المنطقة، و في هذا السياق الاستراتيجي أنشئت القوات البحرية الأطلسية الدائمة في المتوسط (بن عنتر، 2005 ص 116).

هذا التواجد الأطلسي في البحر المتوسط كان بسبب جملة النزاعات و الحروب التي اندلعت في إقليمه في مقدمتها الحرب الأهلية البلقانية في البوسنة و الهرسك ما بين 1992-1995و كوسوفو 1991-1999، و هو ما أدى فيه الحلف الأطلسي دورا إستراتيجيا بارزا عبر العمل العسكري الحاسم، و كذالك في عملية بناء السلام بين المتنازعيين عبر جملة المعاهدات المبرمة تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة مثل معاهدة "الدايتون" المبرمة بين الحكومة الصربية و البوسنية و معاهدة "كومانوف" بين صربيا ومجموعة القوات المتقاتلة في كوسوفو ، يومها قرر الحلف إنشاء قوة جديدة تحت مسمى "مجموعة القوات لمختلف الأسلحة و القوميات (G F I M) "، و بسبب الظروف غير المواتية اقترحت الإدارة الأمريكية يومها إنشاء هذه القوة ضمن أركان الحلف و في حالة عملية إحلال الأمن تكون هذه القوات تابعة لأركان جديدة (شرقي، 2014)، في خضم ذالك بدأ الاهتمام الأطلسي بأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط كجزء من أمن الدول الأوروبية و الغربية عبر جعل مجموعة من الحواجز الأمنية بينها و بين منطقة شمال إفرقيا كونها

منطقة لتصدير الأزمات، فخلال قمة مدير للحلف في جويلية 1997 تمت المطالبة بإعادة هيكلة قيادة الحلف و اقتراح إنشاء قيادة تتمركز بإسبانيا قوامها حوالي 50 ألف مقاتل لتدخل في مناطق مختلفة من شمال إفريقيا و حول المتوسط حال تعرض الدول الأعضاء لأي حدث تراه تهديدا لمصالحها، و اتضح ذالك في تصريح القائد العام للحلف في أكتوبر 1996 حين قال "يمكن للحلف أن يوسع منطقة مصالحه خارجا عن أوروبا و يشمل شمال إفريقيا" (شرقي، 2014).

بعد أحداث 2001/09/11 تبنت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الحلف الأطلسي و دول أخرى حملة الحرب على الإرهاب و الدول الداعمة له، و خلقت هياكل جديدة لتعامل مع هذه التحديات مثل قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) في إطار التعاون الأمني بين دول الحلف و الدول أخرى لمحاربة الإرهاب، وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط تبنى مبادرة عقب الأحداث مباشرة عرفت باسم "المسعى النشط" "Active Endeavor" و هي عبارة عن مبادرة سياسية عسكرية هدفها محاربة الإرهاب في منطقة المتوسط، و تطورت أكثر بتأسيس منتدى إستشاري في 2006 و هو عبارة عن و حدة إستخباراتية هدفها جمع و تحليل المعلومات المتعلقة بالإرهاب و كذالك تحسين المعارف مع بلدان المنطقة حول أمان الشحن التجاري، منع تهريب المخدرات و انتشار اسلحة الدمار الشامل (تباني، 2014ص 159).

من جهة أخرى فإن الأسطول السادس الأمريكي المتمركز في عمق البحر الأبيض المتوسط و المتخذ من السواحل الإيطالية قاعدة له، و الذي يتألف من مجموعة من السفن الحربية و حاملة طائرات وغواصات و عناصر من المشاة البحرية (the 6th fleet، 2021) ، و الذي بقي متأهبا في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل مراقبة القوى المعادية في المنطقة و ضرب مصادر الإرهاب في المناطق الحاضنة له و المحتمل أن تستهدف المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها و كذا مراقبة الدول الطامحة إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل و حتى مراقبة الدول النووية التقليدية القريبة من المنطقة، ناهيك عن مهمة توفير الحماية للنشاط التجاري و الاقتصادي الأمريكي عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط و كذا كل ما يتعلق بإمدادات النفط القادمة من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا عبر البحر الأبيض المتوسط (برد رتيبة، 2016) ، هذه المهمة الممثلة في العنصر الإقتصادي و التجاري تعد أحد أهم المبادئ التي قامت عليها نظرية القوة البحرية و الممثلة في العلاقة بين ازدهار التجارة و انعكاسه إيجابيا على تطور القوة البحرية من جهة و كذا التطور التجاري و الإقتصادي يستلزم تطوير القوة البحرية الوطنية لحماية ذلك، أما على المستوى العملياتي فإن الأسطول السادس الأمريكي شارك في كل الحملات العسكرية الأطلسية في المنطقة كحرب البلقان و كذا التدخل في ليبيا.

عموما يهدف التواجد الأطلسي في المتوسط وفق المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف إلى السعي في ممارسة مهامه المتخذة في مرحلة بعد الحرب الباردة خارج حدود وحداته كما حدث في البلقان والعراق و أفغنستان ثم ليبيا لاحقا، و لأن منطقة البحر الأبيض المتوسط يعتبر أحد أكثر المناطق المعبئة بالتهديد و أقرب نقاط التماس مع العالم الغربي، جاء الاهتمام الأطلسي بالمتوسط في إطار مهمة إرساء قواعد الأمن

و السلم في المنطقة و الدفاع عن المصالح الغربية و استباق التهديدات المحتملة ، تحت مسميات رمزية كحماية الديموقراطية و حقوق الإنسان و الأقليات (تباني، 2014 ص ص 134-136).

2.2 التواجد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

منذ اتفاقية "ماستريخت" 1992 التي أكدت على تبني هوية أوروبية مشتركة للأمن و الدفاع، فإن دول الاتحاد الأوروبي ظلت تنظر إلى الفضاء المتوسطي كأحد مصادر التهديد لأمنها، لذالك فإن المبادرات والسياسات الأوروبية اتجاه المتوسط غلب عليها الطابع الأمني و الوقائي.

تعزز هذا التصور أكثر بعد تأسيس اتحاد أوروبا الغربية و التي استطاعة معاهدة "ماستريخت" أن تجعل منه ذراعا أمنيا لصالح الاتحاد الأوروبي عبر توكيلها بمهمة صياغة و تنفيذ كل أعمال الإتحاد المتعلقة بالأمن و الدفاع (مزاني، 2010-2011 ص141)، كما أن المادة J4 منحت الاتحاد قدرات التدخل العسكري و كذا تطبيق قراراتها المتعلقة بالأمن و الدفاع، لذالك عرفت اتفاقية "مايستريخت" الأمن الأوروبي بأنه سياسة دفاع مشتركة يمكن أن تؤدي إلى الدفاع مشترك وبمعنى أدق كل ما يتعلق باستعمال القوات المسلحة لدول الاتحاد الأوروبي، و لخص ذالك تصريح "بترسبورغ" في 19 جوان 1992 محددا تلك المهام في: التدخل الإنساني، حفظ السلام، إدارة الأزمات، الدفاع المشترك، التدخل في الكوارث و مراقبة الأنشطة الغير الشرعية (مزاني، 2010-2011 ص ص147-148)، و عبر مهام "بترسبورغ" شرعت القوى الأوروبية في تأسيس مجموعات الوحدات العملياتية القادرة على ذالك.

تماشيا مع التوجه الإستراتيجي الأوروبي جنوبا باعتباره مصدرا للانعدام الأمن ما دفع الدول الأوروبية الجنوبية من خلال إتحاد أوروبا الغربية في ماي 1995 و الممثلة في كل من إسبانيا، فرنسا، إيطاليا إلى إنشاء وحدتين لتدخل السريع في المتوسط تعرفان بـ"أوروفور" و "الأوروماڤور" من أجل التدخل العسكري للقيام بالمهام المشار إليها سابقا (بن عنتر، 2005 ص ص124-125)، من حيث البنية فإن "الأوروفور" هي عبارة عن قوة عسكرية برمائية متعددة الجنسيات و دائمة لها قدرة سريعة و سهلة التطوير، أما "الأوروماڤور" فهي عبارة عن قوة بحرية متعددة الجنسيات غير دائمة و ذات قدرات بحرية –جوية و برمائية متنوعة، تعتبر كل من "الأوروفور" و "الأوروماڤور" كقوتان قادرتان على التحرك و التدخل لوحدهما أو بالتنسيق مع بعضهما (بن عنتر، 2005 ص ص 124-126).

من جهة أخرى و نتيجة لتعثر مسار الشراكة الأورو-متوسطية فقد عمد الاتحاد الأوروبي في إستراتجيته المتوسطية إلى تبني سياسات جديدة في إطار ما عرف بـ"سياسة الجوار الأوروبي" المنطلقة في 2004 نحو مجموعة الدول ذات الجوار المشترك مع دول الاتحاد الأوروبي و الممثلة بالتحديد في دول شرق أوروبا التي في مقدمتها روسيا،تركيا و الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، و كذالك المتوسطية الممثلة بالتحديد في الدول العربية، و من جملة الاهداف التي أعلن عليه الإتحاد الأوروبي في سياسته للجوار حددت في ستة نقاط أساسية:(The European Neighbourhood Instrument ENI، 2021).

1. تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون، والمساواة، والديمقراطية و التنمية المستدامة والحكم الرشيد والمجتمع المدني المزدهر.

2. تحقيق الاندماج التدريجي في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي والتعاون المُعزّز بما في ذلك من خلال التقريب التشريعي والتلاقي التنظيمي، وبناء المؤسسات والاستثمارات.
3. خلق الظروف الملائمة لتنقل عبر الحدود ذو إدارة فعالة وتشجيع التواصل بين الشعوب.
4. تشجيع التنمية، والحد من الفقر، والتماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي الداخلي، والتنمية الريفية، والعمل لمواجهة التغير المناخي والكوارث.
5. تعزيز بناء الثقة وغيرها من التدابير التي تسهم في تحقيق الأمن ومنع وتسوية النزاعات.
6. تعزيز التعاون الواسع النطاق على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والجوار فضلا عن التعاون عبر الحدود.

غير أن البعد الأمني تم التركيز عليه أكثر في سياسة الجوار الأوروبي، و هو ما اتضح من خلال الوثيقة المصادق عليها من طرف البرلمان الأوروبي في ديسمبر 2003 –و المعدلة سنة 2008- "بناء الأمن في جوارنا" و هو جعل أجندة أمن الاتحاد الأوروبي الداخلي تتطلب وجود استقرار في الجوار المتاخم له مباشرة من الجنوب و من الشرق (حمزاوي، 2010-2011 ص 111)، لذالك فإن الجوانب السياسية –الأمنية لسياسة الجوار الأوروبية ارتكزت على مناقشة التهديدات الأمنية بمختلف أبعادها و فواعلها من انتشار الأسلحة النووية إلى الارهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية، و هو ما دفع بالاتحاد الأوروبي نحو الانخراط بشكل أكبر في منع الأزمات و إدارتها في المنطقة و لعب دور فعال في نزاعات المنطقة كالنزاع العربي الاسرائيلي و قضية الصحراء الغربية (حمزاوي، 2010-2011 ص 114).

تعتبر هذه الآلية الإستراتجية المنتهجة من طرف الاتحاد في إطار "سياسة الجوار الأوروبي" هي الوجه الثاني للآلية الإستراتجية العسكرية التي أفرزتها مهام "بترسبرغ" الممثلة أساسا في الوحدات العمليتية "للأورورفور" و "الأوروموافور" التي جعلت من جيرانها في جنوب المتوسط جد مرتابين لنويا الأوروبية نحو المنطقة لأجل ذالك تبنى الأوروبيين آليات إستراتجية أكثر ليونة تتمثل عبر إشراك تلك الدول في بناء الأمن الإقليمي في المنطقة، فهي بذالك جعلت من "سياسة الجوار الأوروبية" حلا وسطا بين العضوية في الاتحاد و الشراكة مع الاتحاد،مثل هذه التصورات كان أول من عبر عنها العالم النرويجي "آيفير نومان" بمصطلح "بناء الإقليم" بحيث يصبح الإطار الإقليمي بدلا من الدولة القومية كنقطة مرجعية جيدة لتحليل، و هو ما يدفع أكثر إلى إرساء قواعد ما أسماه "كارل دوتش" بالجماعة الأمنية التي تنضج بفعل ارتفاع درجة الاحساس بنزعة الجماعة–أمن النحن- و الذي يدفع نحو إستبعاد الوسائل العسكرية والعنيفة في حل النزاعات داخل الإقليم (حمزاوي، 2010-2011 ص ص 114-115).

عموما يتضح الاهتمام الأوروبي بمنطقة البحر الأبيض المتوسط في تلك الخطابات الأمنية التي تروج أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تمثل منطقة يقال عنها غالبا أنها تتسم بانعدام الأمن والاستقرار، بسبب مجموعة العوامل الاجتماعية والاقتصادية كالتخلف و ضعف المؤسسات السياسية (ولاسيما في الحواف الجنوبية والشرقية) ، و كذا الاختلافات العرقية والثقافية على نطاق واسع، و كذالك الانقسامات الحادة

بين الشمال و الجنوب و الجنوب/ الجنوب.، و هو ما يؤدي إلى عدم الاستقرار الهيكلي وانعدام الأمن في المتوسط، لذالك عمل الخطاب الأمني الأوروبي على أمننة بعض القضايا الناتجة عن ذالك و في مقدمتها تدفق الهجريين من الجنوب نحو أوروبا لأنه ستتدفق معهم عوامل اللااستقرار و اللا أمن كالمخدرات و الجرائم و التطرف و غير ذالك من التهديدات الأمنية (pace, 2004).

3.2 الآثار المحتملة للتواجد الأورو-أطلسي في المتوسط على الأمن الجزائري .

من بين التحديات المحتملة لتلقي الجزائر ضربة عسكرية، يعتبر البحر الأبيض المتوسط أحد الفضاءات الاستراتجية المعبئة بمثل هذه التحديات لاعتبارات تاريخية و جيوسياسية و استراتجية والممثلة أساسا في تلك التمركزات العسكرية الأورو-أطلسية في المنطقة، و يصنف هذا النوع من التحديات ضمن مستوى التحديات الفوق تماثلية (حدادي، 2017 ص159) ما يجعل الجزائر لوحدها في مواجهة كتلتين استراتجيتين عملاقتين ممثلتين في حلف الشمال الأطلسي و الإتحاد الأوروبي.

في هذا الوضع الاستراتجي يجعل من احتمال تلقي الجزائر لضربة عسكرية جد وارد في إطار الحرب العالمية على الإرهاب التي تقود قاطرتها الدول الغربية و هي حملة غامضة المعالم (بن عنتر، 2005 ص 223) من حيث تحديد العدو (مفهوم الإرهاب و الأطراف الداعمة له) و الأهداف المنقاة و الأدوات المستعملة، كل هذه المعطيات تجعل من إمكانية تهديد الأمن القومي الجزائري عبر هذه الحملة الدولية قائم على ثلاثة سيناريوهات محتملة: (بن عنتر، 2005 ص ص 223-224).

1. أن الولايات المتحدة و من ورائها التحالف الدولي التي هاجمت العراق و سوريا بحجة إقامة روابط مع تنظيم القاعدة و من ثم لاحقا هاجمت ليبيا لأسباب ليست ببعيدة منها، ماذا لو أدعت واشنطن فرار عناصر إرهابية مبحوث عنها داخل التراب الجزائري و قررت ملاحقة ذالك عسكريا داخل المناطق الجزائرية؟ و هذا المشهد يصفه -الأستاذ عبد النور بن عنتر- (بن عنتر، 2005 ص ص 223-225) القائم على توسيع رقعة الازمة بأنه غير وهمي، لأن إسرائيل مثلا قد تدعي يدا أجنبية في العمليات المنفذة على أراضيها و تشير صراحة إلى العراق (قبل الغزو الأمريكي) و سوريا، و تؤكد أن هذه العملية ستنتشر بعيد عن إسرائيل أي في الغرب.
2. ماذا لو اعتبر المغرب و حلفاءه الغربيين أن "جبهة البوليزاريو" منظمة إرهابية و أن هذه الأخيرة قد نفذ صبرها من تأجيل عملية الاستفتاء و قررت شن سلسلة هجمات على المغرب و –هذا هو ما عليه الواقع الحالي- في هذه الحالة قد تستفيد المغرب من التحالف الدولي المحارب للارهاب في مهاجمة الصحراويين و مطاردتهم داخل التراب الجزائري (بن عنتر، 2005 ص ص 223-225).
3. في هذا السيناريو قد يكون المصدر الجناح الجنوبي الممثل في منطقة الساحل و قد حدث ذالك بعد تمرد الأزواد سنة 2012 إثر الانقلاب على الرئيس المالي "أمادو توماني توري" و بعدها عرفت المنطقة نشاطا واسعا من طرف الجماعات المسلحة، كما زاد من تعقيد الأزمة التدخل الفرنسي العسكري في المنطقة، فماذا لو تقرر إدعاء وجود روابط بين هذه الجماعات في منطقة الساحل وتنظيم القاعدة في دول المغرب العربي الذي ينشط داخل التراب الجزائري و من ثم قرر هذا التحالف الدولي لمحاربة

الإرهاب بقيادة فرنسا مهاجمة القواعد الخلفية لهذه الجماعات داخل التراب الجزائري؟ (بن عنتر، 2005 ص ص223-225).

إن مثل هذه السيناريوهات واردة جدا و أبرز الأمثلة على ذالك هو الهجوم الإرهابي على مصفاة البترول بـ"تيقنتورين" الواقعة بولاية إيليزي الجزائرية و هي التي كانت تديرها شركة أجنبية "برتش بيتروليوم" بها موظفون من جنسيات متعددة، غير أن الإجراءات الجزائرية كانت صارمة عبر اتخاذ قرار الحسم العسكري ثم الالتفات إلى تبعات ذالك، و هنا نتساءل ماذا لو تأخر الرد و بدى الموقف الجزائري متردد و مرتبك أمام الموقف الدولي و الغربي الضاغط، خاصة و أنه يوفر له نوع من المشروعية في التدخل بسبب وجود رعيا من مواطنيه تحت طائلة التهديد الإرهابي و عجز السلطات الجزائرية عن حمايتهم.

كما إن احتمال تهديد الأمن القومي الجزائري عبر التدخل العسكري الخارجي قد يأخذ أبعادا أخرى غير الحرب العالمية على الإرهاب كالتدخل الإنساني، حماية الأقليات، نشر القيم السياسية المعيارية مثل: الديموقراطية، التعددية و الشفافية السياسية، وكذا تأمين مصادر التموين بالطاقة، مراقبة و حضر انتشار الأسلحة النووية و مختلف أسلحة الدمار الشامل (حدادي، 2017 ص 161).

كما أن مثل هذه التدخلات العسكرية المنعكسة أثارها السياسية و العسكرية سلبا على الدول كتحطيم الجيوش الوطنية لدول كالعراق مثلا أو رهن السيادة الوطنية مثل مالي و الصومال، فإن لهذه التدخلات انعكاسات اقتصادية و اجتماعية ليست بالأقل مأساوية من الانعكاسات العسكرية والسياسية، فبالنسبة للقطاع الاقتصادي يعد التدخل العسكري أحسن أداة تقليدية حسب "سزيمانسكي" للحفاظ مجال مساعد و مشجع للاستثمارات التابعة للمركز في المحيط و هذا هو مطلب القوى الأرو-أطلسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية عبر مطلب إقامة قاعدة "الأفريكوم" في العمق الاستراتيجي الجزائري (حدادي، 2017 ص 162).

أما بالنسبة للقطاع الإجتماعي و ثقافي يطرح تحدي التدخل الأورو-أطلسي عبر المتوسط جملة من الإنعكاسات على ذالك، كمحاولة صهر الهوية الوطنية داخل هوية متوسطية تحت وصاية أوروبية مقنعة بأدوات و أطر فكرية و دستورية و هيكلية، كذالك الضغوط الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر التي تعمل على فرض القيم الغربية مقابل القيم الإسلامية الواجب مراجعتها وفق المفهوم الأمريكي/الغربي لتطرف و الإرهاب، كذالك الإصرار الفرنسي في إطار– رسالتها الكونية المرتبطة بضرورة نشر قيمها للعالم- للحفاظ على هيمنتها في مستعمراتها بواسطة الآليات التربوية و المعرفية و الثقافية المتحصل عليه بشكل تعاقدي مع الدول التي طالها إستعمارها هذه الآليات التي تؤسس حسب "فرنسوا بيرو" أولا قبل كل شيئ لهيمنة بنيوية بعيدة المدى (حدادي، 2017 ص ص 163-164).

4.2 إنعكاسات الإدارة العسكرية للأزمة الليبية بالنسبة للأمن الجزائري .

انطلقت سلسلة من الأحداث في ليبيا منذ نهاية سنة 2010 كغيرها من الدول العربية على شكل مسيرات جماعية مطالبة بالإصلاحات البنيوية لكنها تحولت لانتفاضة شعبية كبيرة، و عكس الجارتين

مصر و تونس، فإن ليبيا اختار معمر القذافي التعنت في التمسك بالحكم و بسبب تركيبة المجتمع الليبي، فقد أدى التصعيد من الطرفين إلى تحول الانتفاضة الشعبية إلى مواجهات مسلحة بين الطرفين، واستعمل فيها النظام القوة النارية لمواجهة المتمردين، أمام كل هذه الأحداث و بسبب ضغط المنضمات الدولية فقد حذرت هيئة الأمم المتحدة من الانتهاكات الإنسانية ضد الليبيين و التي قدرت لجنة حقوق الإنسان عدد القتلى في المواجهات ما بين 10000 و 15000 قتيل (القريشي حيدر موسى منخي، 2017 ص 181)، كما ضغطت بعض القوى الإقليمية و الدولية على نظام القذافي و عائلته، وعمدت العديد من الدول إلى حضر بيع الأسلحة لليبيا و تجميد أرصدة معمر القذافي و عائلته.

هذا ما دفع نحو تشكيل قوة عسكرية تتدخل في ليبيا لحماية المدنيين، و هو ما تم بعد تبني قرار 1970 حول مبدأ المسؤولية الدولية للحماية و المنبثق عن اجتماع 26 فيفري 2011 الذي أدان العنف ضد المدنيين اليبيين و اعتبره أنه قد يرقى لدرجة الجريمة ضد الانسانية و عليه يجب على هيئة الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات لمنع ذالك (القريشي حيدر موسى منخي، 2017 ص ص283-286)، و كذالك الأمر بالنسبة لقرار 1973 المتضمن حضر الطيران الجوي على ليبيا و المتخذ بتاريخ 19 مارس 2011 والذي أكد أيضا على المسؤولية الدولية للحماية (القريشي حيدر موسى منخي، 2017 ص 287).

قبل تبني قرار 1973 من طرف مجلس الأمن كانت القوات الأطلسية قد باشرت مهامها عن طريق توجيه طلعات جوية لمراقبة الأجواء اليبية على مدار الساعة، و عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن انطلقت عملية "فجر الأوديسا" العسكرية ضد قوات النظام الليبي و ذالك بمشاركة فرنسا، بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية من أجل توفير الحماية للمدنيين اليبيين و إعطاء تكافئ لصالح قوات الثوار على الأرض الممثلين عبر المجلس الانتقالي التي كانت عدة دول أوروبية و عربية قد اعترفت به، لذالك فإن التدخل الأطلسي في ليبيا كان يستند إلى ثلاث معطيات رئيسية: الشرعية الدولية عبر قرار مجلس الأمن 1973، المطالب الداخلية و المطالب الإقليمية -الجامعة العربية- (بومدين، 2020).

انطلقت العمليات العسكرية الأطلسية في ليبيا أول الأمر على شكل طلعات جوية لحماية المدنيين عبر إقامة حضر جوي على طيران النظام الليبي، لكن سرعان ما تطور الأمر إلى استهداف النظام الليبي بحد ذاته، و وجهت اتهامات للقوات الأطلسية بتعمدها تدمير البنية التحتية، كما تم اتهام أطراف متعددة بعملها على تسليح الثوار تحت غطاء المساعدات الإنسانية (بومدين، 2020) وفي ظل هذه الأجواء كانت هناك اقتراحات دولية لتهدئة و الحوار و كذا مطالب من النظام اليبي للحوار، لكن كل ذالك قوبل بالرفض متمسكين بضرورة الإطاحة بمعمر القذافي و هو ما تم بعد مقتله في 20 أكتوبر 2011 و فرار عائلته بعدها، و يرجع ذالك الرفض إلى تاريخ العلاقات المشحونة بين القذافي و الأطراف الغربية كتصنيفهم مع الدول المارقة، و اتهامهم بحيازة أسلحة الدمار الشامل- و كذا بعض الأطراف العربية- التي كان يمثل الاطاحة بنظام القذافي مصلحة حيويوية بالنسبة لهم.

لقد لعب الحلف الأطلسي الدور الكامل على المسرح العملياتي للحرب الليبية منذ شهر مارس 2011 إلى غاية إلى غاية 31 أكتوبر 2011، و التي ابتدأت بعمليات لحضر الطيران الليبي لتتوسع مهامها لتنفيذ

عمليات القصف الاستراتيجي على مراكز ثقل النظام اليبي لاستنزافه و شل قدراته الاستراتيجة، فالولايات المتحدة الأمريكية -رغم أن الحرب على ليبيا لم تشكل مصلحة أولوية لها بذالك القدر مقارنة بفرنسا و بريطانيا مثلا- إلا أنها عبر قيادة "الأفريكوم" و قواتها المنتشرة في المنطقة لعبت دورا حاسما في الحملة الجوية الأطلسية على ليبيا و برغم العوائق التي جابهت القوات الأطلسية إلا أن الأداء القتالي العام كان مثاليا بالنسبة للقوات الأمريكية بتعبير الجنرال "باتريك هام" (Greenleaf, 2013).

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فإنه لم يشارك ضمن العمليات العسكرية في ليبيا و لو أنه كان من الداعيين لإسقاط نظام القذافي و الداعمين للمجلس الانتقالي الليبي و يرجع سبب عدم الانخراط المباشر لتنافس بين القوى الأوروبية -فرنسا بريطانيا ألمانيا و إيطاليا- حول إدارة الملف اليبي و الذي مازلت أثاره ممتدة إلى اليوم، كما أن الاتحاد الأوروبي استفاد جيدا من حرب كوسوفو الذي تورط فيها عسكريا دون الوصول إلى نتيجة حتى تدخل الحلف الأطلسي ضمن "عملية تحالف القوة"، بينما على مستوى القوى الأوروبية فقد كانت بريطانيا و فرنسا الأكثر تحمسا للحملة العسكرية على ليبيا ضمن القوات الاطلسية، و ذالك إنطلاقا من "مبدأ الحماية" الذي فرضه مجلس الأمن و المطالب المحلية والاقليمية للتدخل و كذا اعتقادهما أن استمرار القذافي في قمعه سينتج تدفقات هائلة من المهاجرين عبر الحدود الأمنية لهذه الدول، و أن التدخل يمكنه حسم الامر بأقل تكلفة، كما ان الهيبة الفرنسية و البريطانية سوف تتضرر إن لم تتدخلا لحل للأزمة (ديفيدسون، 2014 ص07).

يكمن الخلل في الإدارة العسكرية للأزمة الليبية في كونها تعاني الهشاشة القانونية لأن مجلس الأمن كيف نزاع داخلي على أنه مهدد للأمن و السلم الدوليين، و أنه عوض القيام بمهمة الحماية منح التفويض لصالح حلف عسكري ليس من أجهزة هيئة الامم المتحدة يتحرك و فق أهدافه الاستراتيجية و مصالحه الحيوية، كما أنه انحرف من مبدأ الحماية إلى تغيير النظام القائم (عنان، 2018).

عموما لقد أنتج التدخل العسكري الأطلسي في ليبيا جملة من الآثار المأساوية التي يصعب إزالتها مع الزمن، فعلى المستوى السياسي نجد أن الاطاحة بمعمر القذافي بتلك الطريقة أدخل البلاد في مأزق مؤسساتي و دستوري بسبب الطريقة التي أدار بها معمر القذافي البلاد لمدة 42 سنة، و تحول النقاش حول نظام الحكم في ليبيا من أزمة استبداد و حرية إلى النقاش حول أزمة بناء الدولة في حد ذاتها، هذه الحالة لخصتها الباحثة البريطانية "اليسون بارجيتر" "إن القذافي ترك البلاد من دون قيادات جديدة، و بتركة ثقيلة" لذالك حسبها أن الدولة سوف تبنى من تراب و من تراث القذافي الحزين الذي ترك البلاد في حالة مؤسفة جدا من حيث فقدان التدريب و فقدان الخبرات المؤهلة، "فالقذافي ترك ليبيا من دون سياسيين و من دون خبرات سياسية" (القريشي حيدر موسى منخي، 2017 ص 317)، كما أنه جراء الحرب تعرضت البنية التحتية الليبية لتدمير و هجرت العمالة و توقف النشاط الاقتصادي في البلاد حيث اشارت تقارير انه في سنة 2011 انخفضت قيمة الناتج الإجمالي بـ 60% عن السنة اللتي قبلها،

ناهيك عن الآثار البيئية و الصحية المأساوية على الإنسانية نتيجة الاستعمال المفرط للقوة النارية (القريشي حيدر موسى منخي، 2017 ص 321).

بالنسبة للجزائر فإن الأزمة الليبية ألقت بظلالها على الأمن القومي الجزائري، و فق عاملي الجغرافيا و المجتمع، لأن عدم الاستقرار في ليبيا يعني عدم الاستقرار في المنطقة ككل فوجود حدود مشتركة بين الجزائر و ليبيا تقترب من 1000 كلم أصبحت هشة بفعل هذه الأزمة و أنها فتحت ثغرة أخرى أمام مهمة تأمين الحزام الأمني للجزائر و صرف قدرتها الاستراتيجية بين الفينة و الأخرى عن مهامها في الجبهات الأخرى، و تعتبر حادثة "تيقنتورين" بالقرب من الحدود الليبية حينما تعرض أكثر القطاعات حيوية في الجزائر –المحروقات- لتهديد أبرز دليل على ارتباط الأمن القومي الجزائري بما يحدث في ليبيا، هذا ما فسر الموقف الجزائري في عدم الخوض في الأزمة الليبية قبل سقوط نظام معمر القذافي، ثم السعي لإيجاد حل سلمي للأزمة عبر مبدأ الشرعية و أن الحل في ليبيا لا يكون إلا ليبيا و أن استقرار ليبيا من استقرار الجزائر و قد عبر بذالك الرئيس الجزائري في لقاء إعلامي في جوان 2021 أن الجزائر ما كانت لتسمح بأن تكون طرابلس أول عاصمة عربية تسقط على يد المرتزقة، و أن الجزائر كانت لتتدخل بطريقة أو بأخرى (الرئيس تبون: الحراك المبارك و الاصلي أنقذ الجزائر من كارثة، 2021).

3. الإستراتجية الوطنية الجزائرية للاستجابة لتحديات الأمنية في المتوسط.

فرض التواجد الاستراتيجي الأورو-أطلسي في المتوسط عبر مختلف الوسائل الاقتصادية و العسكرية على الجزائر أن تهتم بهذا الفضاء الإستراتجي و الدائرة الجيوسياسية لحماية مجالها الأمني عبر المنطقة، انطلاقا من فكرة أن الجزائر مثلما كانت تهديداتها متوسطية المصدر فإنها تعتبر تاريخيا قوة عسكرية و ثقافية و تجارية في المتوسط فرضت نفسها لعدة قرون في الساحة الدولية، إلا أنه بعد الاستقلال و لظروف إستراتيجية دولية –الحرب الباردة- و إقليمية –حرب الرمال مع المغرب- فإن السياسة الجزائرية أهملت البعد المتوسطي بالنسبة لأمنها القومي، إلى أن أعيد الإعتبار التدريجي له منذ نهاية الحرب الباردة (بن عنتر، 2005 ص94)، تزامنا مع بعض التحولات الداخلية و الخارجية التي فرضت على الجزائر تبني توجهات جديدة فيما يتعلق بسياستها الخارجية و الأمنية في محيطها الدولي.

1.3 الجزائر و الحوار الاطلسي المتوسطي.

انطلاقا من الأهداف و المهام الإستراتيجية لتواجد الحلف الأطلسي في المتوسط، ما أدى به ذالك إلى المزاوجة بين تبني الآليات الاستراتجية من خلال التمركز عبر القواعد العسكرية خاصة البحرية من جهة و تبني سياسة الحوار مع باقي الأطراف المتوسطيين غير المنضويين ضمن معاهدة الأطلنطي.

لقد كانت دول جنوب أوروبا من السباقين في إطلاق المبادرة المتوسطية للحلف في الحوار مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط و رافعت كل من إيطاليا و إسبانيا و البرتغال عن الشراكة من أجل السلام في المتوسط بما فيها إجراء تمارين عسكرية مشتركة، إلا أن هذه المبادرة تعثرت نوع ما بسب الاقتصار على المستوى داخل الحلف و كذا إقصاء الجوانب العسكرية من الحوار، إلى أن تم الشروع بين الحلف الأطلسي و الأطراف المتوسطية الأخرى سنة 1994 (بن عنتر، 2005 ص 166).

إلا أن السعي الحقيقي في الحوار بين الحلف الأطلسي و دول البحر الأبيض المتوسط لم يتم إلا في قمة "براغ" سنة 2000 و التي عرف الحوار فيه نقلة نوعية حينما قرر الحلفاء دعم الحوار بشكل جوهري بتقوية التعاون العملي خاصة في المجالات المشتركة مثل مكافحة الارهاب، عن طريق تبني وثيقة بعنوان "تعزيز الحوار المتوسطي مع وضع بيان بمجالات التعاون الممكنة" (بن عنتر، 2005 ص 170)، غير أن التعزيز الحقيقي لمشروع الحوار الأطلسي المتوسطي لم يتم إلا بعد قمة إسطنبول 2004 حين تم تبنى وثيقة بعنوان "أجندة أكثر طموحا و توسيعا للحوار المتوسطي" ورد فيها أن الحلفاء قرروا يومها "رفع الحوار إلى شراكة حقيقية" قصد المساهمة في الأمن و الاستقرار الاقليمي على أن يتم الاتفاق على ذالك مع الدول المتوسطية الشريكة على أساس كل حالة على حدة (بن عنتر، 2005 ص 172).

تقوم هذه المبادرة الأطلسية للحوار في المتوسط على مجموعة من الأهداف، ذكرها السفير الإسباني لدى الحلف "بابلو بنافيديس أورغاز" في مقالة حول الموضوع و يمكن تحديدها فيما يلي: تعميق الحوار السياسي، مكافحة الإرهاب، إصلاح الدفاع، العمل المشترك بين القوات المسلحة كتبادل و فتح المراكز المهمة للحلف لأفراد الجيش، لذالك استطاع الحلف وضع جملة من الآليات للتعاون عبر مسار منتظم رغم الفوارق و الهواجس الإستراتجية بين الأطراف التي يفرضها منطق الشك و التنافس الدولي، خاصة في تلك المسارات من التعاون المتعلقة بالأمن الإنساني كما حدث في زلزال بومرداس 2004 و القضايا المتعلقة بالأمن البيئي و مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة (مصلوح، 2013 ص ص 83-84).

بالنسبة للجزائر فإنها لم تنخرط في الحوار الأطلسي المتوسطي إلى غاية مارس 2000، و فسر ذالك لثلاثة أسباب أولا: الأزمة الداخلية للبلاد و رغبة الحكومة يومها تفادي ذالك حتى لا يفسير على أنه تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للبلاد، ثانيا: لم يكن الحلف يرغب في إجراء اتصالات علنية مع الجزائر ما دامت أمورها السياسية لم تتضح بعد، ثالثا: الخلاف بين دول الحلف حول تقويم الأزمة الجزائرية (بن عنتر، 2005 ص 166)، أما الانخراط الجزائري في الحوار كان قد حمل عدة معاني أبرزها الإقرار بمصداقية المقاربة الجزائرية حول التعاون لأجل مكافحة الإرهاب تحسن الوضع الأمني الداخلي، إرادة الجزائر التموقع إقليميا و دوليا إضافة لمحاولة الطرف الأطلسي التسويق السياسي لمقاربته في الاهتمام بمنطقة جنوب المتوسط بعد ان تخلى عنها خلال الحرب الباردة و أن هذه المقاربة تقوم على التعاون و الحوار لا على حساب الأمن القومي لهذه الدول (بن عنتر، 2005 ص 213).

من أجل ذالك فقد استمر التعاون الأمني بين الجزائر و الحلف الأطلسي وفق التصورات المشتركة والتوجهات الاستراتجية المتفق عليها بين الطرفين كتبادل المعلومات خاصة حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة و نقل الخبرات و المعارف بين الطرفين و إجراء تربصات مشتركة و غير ذالك، و من الأمثلة على ذالك ما تم في 17 ماي 2021 و المتمثل في الإعلان عن اختتام مشروع تطوير تقنية تصوير بموجات "تيراهيرتز" و التي يمكنها العمل في مجل مكافحة الإرهاب، أنجز ذاك في إطار مشروعي الناتو للعلوم من أجل السلام و الأمن (S P S) و الحوار مع الشركاء في المتوسط، وتم ذالك بين جامعات الدول

التابعة للحلف و المدرسة العسكرية الجزائرية متعددة التقنيات، تم الانطلاق في هذا المشروع لأول مرة في أكتوبر 2017 (NATO and Algeria strengthen scientific cooperation against terrorism, 2021) .

رغم ذالك فإن هناك مجموعة من الملفات الأمنية و الاستراتجية في المنطقة كبحت التعاون الأمني والاستراتيجي بين الجزائر و حلف الشمال الأطلسي خاصة بعد التدخل العسكري الأطلسي في الأزمة الليبية، و هو ما رفضته الجزائر و اعتبرته سبب في تأزيم الوضع أكثر خاصة و أن الجزائر من أكثر الدول المتضررة من الأزمة الليبية بسبب العوامل الجغرافية و الاجتماعية المتداخلة، و كذالك ما ساهم في كبح الحوار الحضور الإسرائيلي في ترتيبات المنطقة تزامنا مع الفشل المتكرر لما يسمى بمشروع السلام في الشرق الأوسط، يحدث هذا في ظل التصلب الجزائري في المواقف اتجاه الطرف الإسرائيلي، كذالك التقارب الأمريكي المغربي العسكري و الذي دائما ما يثير الريبة و الشك بالنسبة للجزائر و آخر ما تمثل فيه هذا التقارب تلك المناورات التي أجريت بقرب الحدود الجزائرية الصحراوية في جوان 2021 تحت مسمى "الأسد الإفريقي" و التي عرفت مشاركة دول أخرى تابعة للحلف الشمال الأطلسي حسب ما أوضحت ذالك بعض وسائل الإعلام الدولية (مجلة: مناورات "الأسد الأفريقي" الأمريكية بمثابة "تدريب لحرب" ضد الجزائر بعد ليبيا، 2022) و كذالك القنوات الرسمية الأمريكية (African Lion، 2022).

2.3 الجزائر و الشراكة الأورو-متوسطية.

يعتبر مشروع الشراكة الأورو متوسطية هو الآخر أحد الترتيبات الإستراتيجية لفترة ما بعد الحرب الباردة في المنطقة و الذي جاء لعدة اعتبارات يمكن تلخيصها في ثلاث عناصر أساسية و هي بروز التنافس الاوروبي – الأمريكي، الأزمة البلقانية و آثارها المأساوية على المنطقة، إضافة إلى عملية التسوية –أو مشروع السلام- في الشرق الأسط (بخوش، 2006 ص ص 64-68-72).

منذ إعلان برشلونة 1995 تمحورت ابعاد الشراكة الأورومتوسطية حول ثلاثة محاور أساسية وهي: المحور الاقتصادي تم التركيز في هذه الشراكة على ثنائية تنمية مناطق جنوب المتوسط باعتبار أن مشاكلها هي اقتصادية كانتشار مظاهر الفقر و البطالة وغير ذالك، و من جهة أخرى أن هذه المنطقة مصدر اقتصادي هام لدول أوروبا باعتبارها سوق استهلاكي كبير و مورد طاقوي هام، لذالك أكد إعلان برشلونة على ضرورة التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية عبر إنشاء منطقة لتبادل التجاري الحر و التعاون المالي (سمارة، 2013 ص ص 31-32)، و تمثل المحور الثاني في العناصر الاجتماعية والثقافية لتأكيد قاعدة التقارب بين شعوب المنطقة في ظل العوامل الثقافية و الحضارية المتنوعة عبر مجموعة من الآليات المعززة لذالك كالعمل على تنمية المورد البشري و المجتمع المدني و الاهتمام بالقطاع الصحي و التظاهرات الثقافية المشتركة (سمارة، 2013 ص ص 36-38).

بالنسبة للمحور الثالث و الذي يعد أهم محور في الشراكة و الممثل في المحور الأمني و السياسي (سمارة، 2013 ص 33) حيث مكنت له وثيقة برشلونة أهمية بالغة خاصة فيما يتعلق بالتعاون في مكافحة الارهاب و تبادل المعلومات الأمنية و وضع إجراءات بناء الثقة المشتركة، كما اشترطت الوثيقة أيضا الالتزام بمبادئ التعددية السياسية و إرساء دولة الديمقراطية و القانون في أنظمتها السياسية و ذالك بهدف

إنشاء فضاء مشترك للأمن و السلم و الاستقرار و ترقية الأمن الاقليمي عبر الاجراءات العملية و الميدانية كمنع الانتشار أسلحة الدمار الشامل (بخوش، 2006 ص ص 97-98).

لذالك احتلت المسائل الأمنية مكانة بالغة الأهمية في مسار الشراكة الأورو متوسطية بحيث أدرجت في السلة الأولى لندوة برشلونة و التي تم ترجمتها لمجموعة إجراءات من خلال ملحق ندوة "فاليتيا 1997" كإنشاء شبكة مراكز اتصال لتبادل المعلومات حول الانضمام و الانخراط في المسائل السياسية والأمنية و الاتفاقات المتعلقة بنزع و مراقبة التسلح و مكافحة الارهاب و كذا عقد ملتقيات التكوين واتصال بالنسبة لدبلوماسيين مثل شبكة "أورومسكو" (بن عنتر، 2005 ص ص 193-194).

غير أن هذا المسار عرف جملة من التعثرات بسبب حالة المنافسة بين القوى الدولية في المنطقة كالنافس الألماني / الفرنسي داخل الاتحاد الأوروبي و كذا التوجه الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة، و كذالك الصين و روسيا مؤخرا، دون إهمال دور القوى الاقليمية الصاعدة في المنطقة مثل تركيا.

لأجل ذالك ظهرت عدة محاولات لتقويم هذا المسار و من أبرزها فكرة الاتحاد من أجل المتوسط و التي هي فكرة فرنسية بالأساس طرحها الرئيس الأسبق "نيكولا ساركوزي" باسم الاتحاد المتوسطي و استطاعت الدبلوماسية الفرنسية إقناع الشركاء الأوروبيين بالفكرة كونها أحد حلقات مسار برشلونة لا بدلا منه و هو ما أعلنته استخلاصات المجلس الأوروبي المنعقد في 13 و 14 مارس 2008 بعنوان "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" لذالك اعتبر الكثير من الملاحظين أن الاتحاد من أجل المتوسط ما هو إلا محاولة لـ "أوربة" فكرة فرنسية (حمزاوي، 2010-2011 ص 120).

بالنسبة للدور الجزائري في الشق الأمني من الشراكة الأورومتوسطية فقد كان حاضر دائما خاصة فيما يتعلق بمكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية ظهر ذالك من خلال ديباجة الاتفاق عن التعاون من أجل الوقاية من الأفعال الارهابية وردعها و تبادل المعلومات حول نشاطاتها و شبكات الدعم لها و كذا تبادل الخبرات حول أفضل الوسائل و التقنيات و السبل للفعل ذالك (بوسبتة، 2017)، و لأن الجزائر كانت سباقة في المعاناة و التعامل مع هذه الظاهرة عملت تصدير مقاربتها الأمنية على المستوى المتوسطي عبر تفكيك الشبكات الارهابية و تجفيف منابعها و القضاء على مصادر دعمها المالي و الإعلامي و منعهم الاستفادة من أراضي الدول لتخطيط و التنفيذ أو طلب حق اللجوء لهؤلاء الجماعات، مع واجب التفريق بين الأعمال الإرهابية و حق الشعوب في تقرير المصير (غريب، 2018).

كذالك الأمر بالنسبة للجريمة المنظمة هي الأخرى أخذت حيزا من الحوار الأمني الجزائري الأوروبي عبر اتخاذ مجموعة إجراءات و تدابير تشريعية و شرطية تم التعبير عنها في برشلونة 1995 و لاحقا في اتفاقية باليرمو المحددة لأشكال الجريمة المنظمة (كامش، 2018).

في سياق آخر كانت هناك مبادرة دفاعية بين دول غرب المتوسط سباقة زمنيا عن مسار برشلونة في سنة 1983 تحت مسمى مجلس الأمن و التعاون لغرب المتوسط، إلا أنها عرفت ركودا بسبب الخلاف حول بعض الملفات كإبعاد ليبيا و مالطا و كذا تجاهل الصراع العربي الإسرائيلي ثم أزمة لوكربي مع ليبيا مرة

أخرى، لتبعثمن جديد في لشبونة سنة 2001 بمشاركة ليبيا و مالطا بمسمى "مجموعة 5+5 " (بن عنتر، 2005 ص ص 99-100) ، غير أن الملاحظ في هذه المبادرة أنها أقل تعثرا من غيرها بسبب أنها تحاول أن تكون أكثر عمليا في مجال التعاون الأمني و الدفاعي و فق التصورات المشتركة.

بالنسبة للجزائر فإنها دائما كانت حاضرة في هذه المبادرة منذ استئنافها سنة 2001 فاحتضنت اجتماع وزراء دفاع دول المجموعة مرتين سنة 2005 كما شاركت واحتضنت مناورات "آلميد Elmed " سنة 2008 (بوسبتة، 2017) و في سنة 2016 احتضنت الاجتماع 12 لوزراء دفاع المجموعة و في الاجتماع 16 أكد الأمين العام لوزارة الدفاع يومها أن الجزائر أخذت بعين الاعتبار عدم الاستقرار في إقليمي غرب المتوسط و الساحل الصحراوي مسخرة لذالك مواد مادية و بشرية معتبرة (الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني يشارك في أشغال الاجتماع (16) لوزراء دفاع الدول الأعضاء لمبادرة "5+5 دفاع"، 2021).

غير أنه يلاحظ أن الغالب على هذه المبادرات التعاونية في المتوسط هو التعثر بسبب حجم التناقضات و الخلافات بين الدول العربية المتوسطية كالخلاف الجزائري المغربي و كذا عدم وجود تصور أمني مشترك للقضايا في المنطقة، و من جهة أخرى الفجوة الاستراتجية و الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين دول جنوب و شمال المتوسط جعلت من مشاريع الشراكة تلك محل شك كونها موجهة أساسا لخدمة المصالح الحيوية الأوروبية الرامي لأمننة القضايا و فق تصورتها الاستراتجية.

ساهم أيضا في تعثر مشاريع الشراكة و التعاون الأورومتوسطي تعدد المبادرات الاستراتجية إلى جانب مسار برشلونة فهي ولو أنها جيدة بالنسبة للمنطقة كونها تبدي اهتمام أكثر بالمنطقة لا غير، إلا أنها قد تكون خطيرة و تزيد من ضبابية سبل البحث عن بنية أمنية شاملة في المتوسط كما يلاحظ أن كل هذه المبادرات المتعددة حاولت تجاهل و غض الطرف عن الصراع العربي الاسرائيلي و الحديث عن أمن إقليمي بمعزل عن ذالك (بن عنتر، 2005 ص 229) كمحاولة لتملص من المسؤولية الإقليمية نحوه.

3.3 تعزيز و توظيف القدرات الوطنية الجزائرية عبر المتوسط.

إن هذه التوجهات الاستراتجية الأطلسية و الأوروبية في الفضاء الاستراتيجي المتوسطي في ظل مناخ مغاربي و عربي في منطقة شمال إفريقيا يسوده التناقض و التنافس في التوجهات و التصورات الأمنية والإستراتجية في المنطقة، بالإضافة إلى هشاشة النظام الإقليمي و المحلي هناك، ناهيك عن التدخل الأجنبي خاصة مع التغلغل الإسرائيلي عبر الجبهة المغربية، كل هذه المعطيات تفرض على الجزائر الاهتمام ببناء القدرات الإستراتجية الوطنية و استغلالها أحسن استغلال للإدارة القضايا الأمنية والاستراتجية وفق مبدأ المساعدة الذاتية في العلاقات الدولية، و ذالك عبر:

- **إعادة الاعتبار لدائرة المتوسطية** ضمن الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري و التي ضلت مهملة بسبب طبيعة التهديدات الحدودية عبر الجهة الغربية و تركيز الدور الجزائري في سياسته الخارجية عبر الدوائر الأخرى إلى غاية التسعينات، أين تم الانخراط في الترتيبات الأمنية والاستراتجية في المنطقة المتوسطية، فتم الاعتراف بذالك صراحة من خلال ديباجة دستور 1996 الذي اعترف صراحة بان الجزائر « ...بلاد متوسطية.. » (بن عنتر، 2005 ص 49-53).

- **تعزيز و تطوير القدرات البحرية الجزائرية** برغم من أن طبيعة التهديدات التي شكلت تحديا للأمن القومي الجزائري منذ الاستقلال كانت دائما برية المصدر (الإجتياح المغربي، الإرهاب المسلح خلال التسعينات، ارتدادات الأزمة الليبية، و انعكسات الأوضاع الامنية في الساحل) جعلت من الجزائر كغيرها تهتم دائما بتطوير القدرات البرية لحماية الدفاع الوطني الجزائري، غير أن استمرار تهديد الجبهة المتوسطية عبر التاريخ و في الحاضر بقي دائما هاجسا في وضع الاستراتجيات الأمنية الجزائرية، آخرها التدخل العسكري في ليبيا، كما أن طبيعة المعركة المعاصرة تتطلب إشتراك كل القطاعات العسكرية في معركة واحدة، وقد بدا الاهتمام الجزائري واضحا بدعم القدرات البحرية منذ مطلع العشرية الأخيرة من ناحية التسليح و من ناحية التدريب.
- **التنويع في الاستراتجيات الدفاعية** و عدم الاقتصار على الآلية العسكرية خاصة في ظل التفوق الاستراتيجي الهائل للكتلتين الأورو-أطلسية ما يجعل من خيار الاشتباك المباشر أكثر مأساوية على الطرف الأضعف في الحرب فوق تماثلية و قد أثبتت التجارب العراقية، اليوغسلافية ذالك، ومن بين الآليات الإستراتجية الممكن استعمالها هي استعمال النفط كسلاح إستراتيجي بما يمنح هامش للمناورة أكثر اثناء الحوار و التفاوض على الترتيبات الأمنية و الإستراتجية في المنطقة خصوصا أنه أثبت جدارته في تحويل منحى الحرب العربية الإسرائيلية لصالح القوى العربية في حرب 1973.
- **إستغلال عناصر القوة الوطنية المتاحة** و الممثلة في عنصر الجغرافيا من حيث الموقع و المساحة و شكل التضاريس و الموارد المتوفرة و الممكنة التوفير، و مختلف العناصر الموفرة للعمق الاستراتجي الجيد بالنسبة للجزائر، إضافة عناصر القوة الغير مادية التي يمكن إستغلالها في رسم الاستراتجية الأمنية الجزائرية و التي من بينها العناصر السكانية و المجتمعية و الروح المعنوية المشكلة للحمة الوطنية و التي تتدخل فيها العوامل الدينية الثقافية و التاريخية، إضافة إلى كل هذا يفرض توفر قيادة و إرادة سياسية وطنية جديرة بذالك.
- ضرورة بناء الأمن الوطني الجزائري **عبر ثنائية الأمن و التنمية** و تلازم كل منهما للآخر في إطار ما يعرف بالمقاربة الشاملة للأمن، و ذالك أن التنمية تعمل على تقوية الجبهة الداخلية و تعزيز علاقات السلم بين أفراد المجتمع بما يحصنها أمام أي استغلال من الأطراف الخارجية، كما أن عملية التنمية توفر مناخ جيد لتفعيل الدبلوماسية التعاونية و الشراكة بمنحها للمفاوض الجزائري هامش للمناورة أكبر، عكس ما عليه حال الشراكة الأورو-متوسطية التي غلب طابع التبعية على طابع الندية في التشارك.

الخاتمة:

لقد شكل التواجد الأورو-أطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة تحديا للأمن القومي الجزائري نتيجة للحشد الإستراتيجي الكبير الذي انتهجته الكتلتين الأطلسية والأوروبية و هذا ناتج عن التصور الأمني للكتلتين في المنطقة القائم على إدراك التهديد أنه جنوبي المصدر بعدما كان

شرقيا و هو ما يفسر المعالجة الأمنية لعدة قضيا و أزمات في مقدمته الهجرة والجريمة و الإرهاب و الدول الحاضنة للإرهاب و الدول المارقة و الأنظمة الديكتاتورية و كذا انتشار أسلحة الدمار الشامل، كل هذه المعطيات جعلت من حلف الشمال الأطلسي و الاتحاد الأوروبي تعبئ من قواتها في المتوسط باعتباره أكثر المناطق المنتجة لعدم الاستقرار و عدم الأمن لهذه الدول و هو ما يحتم عليها وفق هذا التصور أن تبقى دائمة مستعدة و متأهبة لتدخل في هذه المناطق و لو بواسطة استعمال القوة العسكرية مثل ما حدث بالنسبة للأزمة الليبية، لذالك يجب على الجزائر أن تزاوج في إستراتجيتها المتوسطية بين تنمية قدراتها الذاتية مع التعاون الأمني و الحوار الاستراتيجي مع الفواعل الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

قائمة المراجع

أولا: بالغة العربية

الكتب

1. القريشي حيدر موسى منخي. (2017). التدخل العسكري و آثاره في العلاقات الدولية: دراسة العراق و ليبيا أنموذجا. القاهرة: المركز العربي لنشر.
2. جلال حدادي. (2017). معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي. تلمسان: النشر الجامعي الجديد.
3. جيسون ديفيدسون. (2014). فرنسا و بريطانيا و التدخل في ليبيا: دراسة تحليل متكاملة. أبوظبي : مركز الإمرات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية.
4. عبد النور بن عنتر. (2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أورواو الحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية لطباعة النشر و التوزيع.
5. كريم مصلوح. (2013). التعاون و التنافس في المتوسط. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
6. مصطفى بخوش. (2006). حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات و الأهداف. القاهرة: دار الفجر لنشر و التوزيع.

المقالات

7. الطيب كامش. (سيبتمبر, 2018). الشراكة الأورو متوسطية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة. الدراسات القانونية المقارنة، 04(01)، الصفحات 121-141.
8. برد رتيبة. (جوان, 2016). السياسة الأمنية الأمريكية في الالمتوسط. دفاتر السياسة و القانون، الصفحات 536-545.
9. حكيم غريب. (سيبتمبر, 2018). البعد المتوسطي في التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الإرهاب الأطر و التحديات. البدر(09)، الصفحات 1141-1156.
10. عمار عنان. (جوان, 2018). التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا (2011) من هشاشة الأسس القانونية إلى الانحراف بالشرعية الدولية: دراسة قانونية. إدارة، 25(48)، الصفحات 17-51.

11. محمدالصغير بوسبتة. (ماي, 2017). التهديدات الأمنية في المتوسط و أثرها على علاقات التعاون و الأمن الأورو-جزائري. العلوم القانونية و الاجتماعية(05)، الصفحات 227-238.
12. محمود شرقي. (جانفي, 2014). التوجهات الجديدة لحلف الشمال الأطلسي إتجاه دول المغرب العربي. العلوم السياسية و القانونية(08)، الصفحات 07-16 .
13. وسيلة بومدين. (2020). التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في ليبيا و أثره على بناء الدولة الوطنية. الأستاذ الباحث لدراسات القانونية و السياسية، 05(02)، الصفحات 643-666.

المذكرات

14. جويدة حمزاوي. (2010-2011). التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتجية في المتوسط. مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية غير منشورة. باتنة، جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق و العلوم السياسية ، الجزائر.
15. فيصل سمارة. (2013). البعد الإنساني في الشراكة الأورو مغاربية من مسار برشلونة إلى غاية الاتحاد من أجل المتوسط (1995-2008). مذكرة لنيل شهادة الماجيستيرفي العلوم السياسية و العلاقات الدولية غير منشورة. تيزي وزو، جامعة مولود معمري كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر.
16. وهيبة تباني. (08 جوان, 2014). الأمن المتوسطي في إستراتجية حلف الشمال الأطلسي: دراسة حالة ظاهرة الارهاب. مذرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية غير منشورة. تيزي وزو، جامعة ملود معمري كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر.
17. ياسينة راضية مزاني. (2010-2011). مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقا الدولية فرع العلاقات الدولية غير منشورة. الجزائر، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية و الإعلام، الجزائر.

المو اقع الإليكترونية

18. الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني يشارك في أشغال الاجتماع (16) لوزراء دفاع الدول الأعضاء لمبادرة "5+5 دفاع". (30 نوفمبر, 2021). تم الاسترداد من وكالة الأنباء الجائرية: https://www.aps.dz/ar/algerie/98122- 5-5-16
19. الرئيس تبون: الحراك المبارك و الاصلي أنقذ الجزائر من كارثة. (08 ديسمبر, 2021). تم الاسترداد من الجزيرة : https://bit.ly/3H2SahH
20. مجلة: مناورات "الأسد الأفريقي" الأمريكية بمثابة "تدريب لحرب" ضد الجزائر بعد ليبيا. (29 جانفي, 2022). تم الاسترداد من SPUTNIK عربي : https://bit.ly/33y76GM

ثانيا: باللغة الأجنبية

Reviews

21. pace, m. (2004, summer). The EU partnership and the common mediterranean strategy? European union policy from a discursive Perspective. Geopolitics, 09(02), pp. 292-309.
22. Greenleaf, J. R. (2013, March-April). The air war in libya . Air & Space Power Journal, pp. 28-54.

Websites

23. The European Neighbourhood Instrument (ENI). (2021, October 4). Récupéré sur EU NEIGHBOURS: https://www.euneighbours.eu/en/policy/european-neighbourhood-instrument-eni
24. African Lion. (2022, january 20). Récupéré sur UNITED STATES AFRICA COMMAND: https://www.africom.mil/what-we-do/exercises/african-lion
25. NATO and Algeria strengthen scientific cooperation against terrorism. (2021, November 16). Récupéré sur NORTH ATLANTIC TREATY ORGANIZATION : https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_183762.htm .
26. the 6th fleet. (2021, october 22). Récupéré sur U S Navy fleets: https://www.navysite.de/navy/fleet.htm